



## قرار في مادة تأجيل التنفيذ

باسم الشعب التونسي

إن الرئيسة الأولى للمحكمة الإدارية

بعد الإطلاع على المطلب المقدم من السيدة

بتاريخ 29 نوفمبر 2011 تحت عدد 414038، والرّامي إلى طلب الإذن بتوقيف تنفيذ القرار الصادر عن مدير المعهد الثانوي بالعمران والقاضي بنقلة إبتها المذكورة من قسم ثلاثة ثانوي علوم تجريبية واحد (1) إلى قسم ثلاثة ثانوي علوم تجريبية ثلاثة (3).

وتعرض الطالبة أنها تقدمت في مفتح السنة الدراسية 2012/2011 بمطلب لنقلة إبتها المرسمة بالسنة الثالثة ثانوي علوم تجريبية ثلاثة (3) إلى قسم ثلاثة ثانوي علوم تجريبية واحد (1) لتمكن من دراسة اللغة الإسبانية كمادة إختيارية والتي لم يتم إدراجها ضمن قسم ثلاثة ثانوي ثلاثة (3) وقد حظي مطلبها بالقبول، وباشرت إبتها الدراسة بقسمها الجديد، وقامت بإجتياز الإختبارات العادية للثلاثي الأول غير أنها فوجئت بعد ذلك بنقلة إبتها ثانية وإعادةها إلى قسمها الأول ثلاثة ثانوي (1) دون أن تكون قد طلبت ذلك. فحاولت بكل الوسائل مع مدير المعهد لإعادة الأمور إلى طبيعتها غير أنه رفض جميع مساعيها.

وتمسكت الطالبة بأن تنفيذ قرار النقلة المطعون فيه من شأنه أن يتسبب لإبتها في نتائج يصعب تداركها من ذلك أن الإمتحانات التأليفية ستجرى بتاريخ 05 ديسمبر 2011 وهي بذلك لن تتمكن من إجراء هذه الإمتحانات بقسمها الذي درست به طيلة

تداعي أكثر من مرة من أجل إيقاف العمل على سائر عدد من القضايا المتعلقة بالعلوم تجريبية  
ثلاثة (3) تدابير ما يتم سرهما ولا يعرفان، الأمر الذي من شأنه أن يسفر عن نتائجها  
الدرسية.

وبعد الإطلاع على نقيه الأوراق المظروفة بالملف،

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972  
والمتعلق بالمحكمة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تّمته وأخرها القانون الأساسي  
عدد 02 لسنة 2011 المؤرخ في 03 جانفي 2011.

### وبعد التأمل صرح بما يلي:

حيث يهدف المطلب الراهن إلى الإذن بتوقيف تنفيذ القرار الصادر عن مدير المعهد  
الثانوي بالعمران والقاضي بنقلة التلميذة  
من قسم ثالثة ثانوي علوم تجريبية  
واحد (1) إلى قسم ثالثة ثانوي علوم تجريبية ثلاثة (3).

وحيث اقتضى الفصل 40 من قانون المحكمة الإدارية أنه يمكن للرئيس الأول في صورة  
التأكد أن يأذن بتأجيل تنفيذ المقرر المطعون فيه إلى حين البت في مطلب توقيف التنفيذ.

وحيث أن تنفيذ قرار النقلة المنتقد من شأنه أن يحرم منظورة الطالبة من إجراء  
الإمتحانات بقسم الثالثة ثانوي علوم تجريبية واحد (1) الذي زاولت به دراستها خلال  
الثلاثي الأول وخاصة في مادة "اللغة الإسبانية" التي تدرّس حصريا بالقسم المذكور مما يجعل  
عنصر التأكد المنصوص عليه بالفصل 40 متوفرا، الأمر الذي يتجه معه الإذن بتأجيل تنفيذ  
القرار المطعون فيه وذلك إلى حين البت في مطلب توقيف التنفيذ.

### ولهذه الأسباب

قررت:

أولاً: الإذن بتأجيل تنفيذ القرار الصادر عن مدير المعهد الثانوي بالعمارة والقاضي بتفئة التلميذة من قسم ثلاثة ثانوي واحد (1) إلى قسم ثلاثة ثانوي ثلاثة (3) وذلك إلى غاية البت في مطلب توقيف التنفيذ.

ثانياً: توجيه نسخة من هذا القرار إلى الطرفين.

وصدر بمكتبنا في 20 شباط 2011

الرئيسة الأولى للمحكمة الإدارية

روضة المشيشي

